

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"

التقرير الإداري السنوي لعام 2016

صادفت السنة الماضي مرور عشر سنوات على تأسيس المركز، حقق خلالها الكثير من الانجازات، خاصة السنة الماضية التي كانت حافلة بالانجازات، واهمها حصول المركز على عضوية الاستشارية خاصة في اللجنة الاقتصادية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، انتخابنا في اللجنة التنفيذية للمندى العالمي لتنمية الاعلام، فوز حملة مدى حول الحقوق الرقمية بالجائزة الذهبية على صعيد الشرق الاوسط، وتمكنها مع الشركاء من ايقاف قانون المجلس الاعلى للاعلام، و الاتفاق مع النائب العام على تعيين وكيل نيابة متخصص للنظر في قضايا حرية التعبير.

كما واصل المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" خلال العام 2016 عمله الحثيث في الدفاع عن الحريات الإعلامية والترويج لحرية التعبير، والإسهام في التنمية الإعلامية، ومحاولة تحسين البيئة القانونية لعمل الإعلام وذلك من خلال البرامج الأربعة التي ينفذها وهي:

1. برنامج الرصد والتوثيق.
2. برنامج الوحدة القانونية.
3. برنامج الدعم والمناصرة.
4. برنامج التنمية الإعلامية.

1-برنامج الرصد والتوثيق:

واصل المركز رصد الانتهاكات التي مورست ضد الحريات الاعلامية في فلسطين خلال العام الماضي بشكل يومي، وأصدر عشرات البيانات الصحفية و12 تقريراً شهرياً، بالإضافة للتقريرين السنوي ونصف السنوي، وعقد مؤتمراً صحفياً اعلن فيه عن نتائج التقرير السنوي بمشاركة د. عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، كما اصدر تقريراً خاصاً عن الانتهاكات ضد الصحفيين بسبب كتاباتهم او تعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

ان شهد العام 2016 انخفاضاً نسبياً ملحوظاً في عدد الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية في فلسطين مقارنة بالعام 2015، حيث رصد مركز "مدى" ما مجموعه 383 انتهاكاً ضد الحريات الاعلامية في فلسطين خلال العام 2016، ارتكب الاحتلال الاسرائيلي 249 اعتداء منها (ما نسبته 65%) في حين ارتكبت جهات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 134 انتهاكاً (ما يعادل نحو 35% منها).

ويعود السبب الرئيسي في تراجع عدد الانتهاكات الاسرائيلية الى ان الاراضي الفلسطينية لم تشهد خلال العام 2016 أي مواجهات جماهيرية واسعة بين الفلسطينيين والاحتلال الاسرائيلي، اما بخصوص تراجع الانتهاكات الفلسطينية التي انخفضت بنحو 30% عما كانت عليه في العام 2015 ، فان السبب في تراجعها يعود اساساً الى عدم وقوع احداث محلية تنطوي تغطيتها على حساسية في كل من الضفة والقطاع، اضافة الى حالة السكون والهدوء النسبي التي سادت العلاقات الداخلية الفلسطينية وعدم تسجيل اي تداعيات لحالة الانقسام الداخلي، لكن لا زال من الملاحظ ان الانقسام السياسي الداخلي الذي تعانيه الساحة الفلسطينية منذ عام 2007 ما يزال يعتبر احد المحركات الرئيسة لوقوع قسم اساسي من مجموع الانتهاكات الفلسطينية للحريات.

و"تعتبر جريمة قتل طالب الاعلام في جامعة القدس ايداد عمر سجدي (22 عاماً) برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي واصابة واعتقال عشرات الصحفيين، ودهم وتخريب ومصادرة محتويات واغلاق ما مجموعه 12 مؤسسة اعلامية فلسطينية، اضافة الى اقرار اسرائيل ما يسمى /قانون الفيسبوك/ وما رافق ذلك من تفاهات توصلت لها مع شركة فيسبوك لإزالة المحتويات التي تعتبرها اسرائيل /تحريضية/ وتنفيذها عمليات ملاحقة واسعة لكم الافواه وقمع حرية التعبير أخطر وبرز الاعتداءات الاسرائيلية التي سجلت خلال 2016".

و"بالمقارنة بعامي 2014 و2015 فان مجموع الاعتداءات التي سجلت في العام 2016 تراجعت على التوالي بنحو 18% و 36%، لكن وبالعودة الى الاعوام التي سبقت هذين العامين (الاعوام التي لم تشهد وقوع مواجهات واسعة بين الفلسطينيين والاحتلال الاسرائيلي كما العام 2016) فاننا سنجد أن وتيرة الانتهاكات واصلت ارتفاعها دون توقف، وسجلت في العام 2016 ارتفاعاً نسبته 67% مقارنة بمجموع الاعتداءات التي طالت الحريات الاعلامية عام 2013، والأمر ذاته ينطبق بدرجات مماثلة تقريبا عند المقارنة مع جميع السنوات الاخرى السابقة".

لقد جاءت الاعتداءات الاسرائيلية ضمن 18 نوعاً، لكن القسم الاكبر منها تركز ضمن سبعة انواع وهي: الاعتداءات الجسدية، وعمليات التوقيف والاعتقال، والمنع من التغطية، واغلاق المؤسسات الاعلامية والمطابع، ومصادرة المعدات، واتلاف الاجهزة والمعدات، واحتجاز الصحفيين التي شكلت نحو 84% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية المسجلة.

ان ما مجموعه 86 من الانتهاكات الفلسطينية سجلت في الضفة الغربية، وجاءت ضمن 14 نوعاً لكن القسم الاكبر منها تركز ضمن ثلاثة انواع هي على التوالي: عمليات الاستدعاء والتحقيق، التوقيف والاعتقالات، والمنع من التغطية، اما في قطاع غزة فقد جاءت الانتهاكات الفلسطينية وعددها 48 ضمن 9 أنواع، لكنها تركزت ضمن نوعين هما: عمليات الاستدعاء والاستجواب، وعمليات التوقيف والاعتقال، ما يعكس صورة مماثلة للوضع في الضفة

الغربية، وهنا يجب الإشارة الى انه فيما يتعلق بمجمل الانتهاكات فان ذلك لا يعني ان واقع حرية التعبير في غزة افضل من الضفة، بالإضافة الى ان عدد الصحفيين والمؤسسات الاعلامية في القطاع هو اقل من الضفة .

لكن الامر المقلق "فلسطينيا هو ازديادا في عدد حالات اساءة معاملة الصحفيين اثناء استجوابهم او اعتقالهم، الامر الذي يرقى لممارسة بعض اشكال التعذيب أحيانا، فضلا عن استمرار واتساع عمليات الملاحقة المرتبطة بالنشر على مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي".

ان البيئة القانونية المتصلة بالصحافة والحرية الاعلامية لم تشهد عام 2016 اي تطور ايجابي ملموس، وبقيت الاوضاع تراوح مكانها باستثناء وعد أطلقه رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي حمدالله بالمصادقة على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات حتى نهاية العام 2016.

هذا وقد رحب مركز مدى في تقريره بانخفاض عدد الانتهاكات مقارنة بسنة 2015، الا انه عبر عن قلقه من استمرارها بهذا العدد الكبير .

2- البيئة القانونية

لم يشهد العام الماضي اي تطور ايجابي فيما يتعلق بالبيئة القانونية المتعلقة بالإعلام الفلسطيني بل يمكن القول ان انها تراجعت خطوة للوراء، حيث تم اقرار قانون المجلس الاعلى للإعلام في 29/12/2015 من قبل الرئيس محمود عباس "كقرار بقانون" بعد اقراره وتنسيبه للرئيس من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 15/12/2015، وهو قانون يعزز سيطرة السلطة التنفيذية على الاعلام، وقد جاء اقراره في خطوة "مفاجئة" لكافة الاوساط الاعلامية الفلسطينية والمجتمع المدني، وقد تم وقف نشر القانون بعد جهود بادر بها مركز "مدى" بالشراكة مع الكثير من المؤسسات الاهلية والصحفيين ورئيسة دائرة الثقافة والاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتورة حنان عشاوي، وتم لاحقا تشكيل سكرتاريا من عدد من المؤسسات الاعلامية والحقوقية (مدى، مركز تطوير الاعلام في جامعة بيرزيت، الحق، نقابة الصحفيين، مجلس حقوق الانسان، و جهاد حرب ونور عودة كمستقلين) من اجل متابعة الموضوع مع مجلس الوزراء حيث تم عقد لقاء مع د.زياد ابو عمرو نائب رئيس الوزراء على تقديم مسودة جديدة للقانون، وقد قامت السكرتاريا بتشكيل لجنة من الخبراء قامت بإعداد المسودة ثم تم نقاشها في لقاء مفتوح تم عقده في مركز تطوير الاعلام، وجرى الاتفاق على ارسال المسودة لليونسكو لترجمتها للانجليزية والاسئناس باراء خبراء دوليين .

وفي نفس السياق لا يزال مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات عالقا منذ اكثر من ثلاثة اعوام (نهاية عام 2013) في مجلس الوزراء رغم استكمال مختلف مراحل نقاشه، والتي لعب المركز فيها دورا رياديا وبذل جهودا جبارة سواء في محاولات اقناع صناع القرار بأهمية اقراره، وفي تدريب قطاعات مختلفة حوله، وفي الترويج له في

اوساط شعبنا بالتعاون مع العديد من الاطراف الحكومية والأهلية، على مدار السنوات الست الاخيرة، كما لازالت مسودة قانون المرئي والمسموع عالقة في مجلس الوزراء ايضا.

4+3: برنامجي التنمية الاعلامية والحملات:

أصدر المركز " تقريراً خاصاً بعنوان "مواقع التواصل الاجتماعي عنوان آخر لملاحقة الصحفيين"، جاء فيه ان مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر نافذة رحبة وفعالة لتمكين الصحفيين وعموم المواطنين من التعبير عن آرائهم بحرية وُضعت خلال السنوات الماضية تحت المراقبة بصورة منهجية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي جهات رسمية وغير رسمية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وان عمليات الملاحقة والقمع ضد مستخدمي هذه المنصات قفزت بصورة مقلقة جداً خلال العامين الماضيين، ووصلت مستويات جعلتها ميداناً مفتوحاً للملاحقة والقمع ارتباطاً بآراء المستخدمين.

وافضى هذا الحال الى توقيف واعتقال واستجواب عشرات الصحفيين الفلسطينيين، ومئات المواطنين والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي فضلا عن ممارسة اسرائيل ضغوطاً على عملاق التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وعقد تقاهمات مع الشركة لحذف تعليقات وصور ولاغلق صفحات شخصية واخرى اخبارية بحجة التحريض ضد الاحتلال.

ورصد "التقرير ما مجموعه 70 انتهاكا طالت صحفيين واعلاميين ارتباطاً بما ينشروه على مواقع التواصل الاجتماعي منذ مطلع العام 2014 وحتى نهاية ايار من العام الجاري 2016 ، تتوزع على 61 انتهاكا ارتكبتها جهات فلسطينية و 9 ارتكبتها سلطات الاحتلال" مشيراً الى ان "هذه الارقام لا تشمل عشرات المواطنين والنشطاء (من غير الصحفيين) الذين اعتقلهم جيش وشرطة الاحتلال على خلفية كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير".

وعزا التقرير ارتفاع عدد الانتهاكات الفلسطينية المرتبطة بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالانتهاكات الاسرائيلية الى الاختلاف في توزيع خارطة الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية مشيراً الى ان "معظم الانتهاكات الاسرائيلية ضد الحريات الاعلامية وحرية التعبير تفوق في عددها الاجمالي الانتهاكات الفلسطينية بكثير تتركز من حيث النوع ضمن الانتهاكات الجسدية الخطيرة". وقال الريماوي "تدرجياً اتسعت دائرة الملاحقة التي تشنها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لكبح ما ينشره الفلسطينيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر ضغوط وتقاهمات مع شركة "فيسبوك"، وكنتيجة لذلك فقد اقدمت الشركة خلال شهر ايلول 2016 على وقف ما لا يقل عن 20 صفحة

شخصية (خاصة بأفراد) واخرى تتبع مواقع اخبارية فلسطينية¹، وذلك استجابة كما يبدو لمطالب اسرائيل التي تعمل على منع نشر اخبار او معلومات او صور تتعلق بممارسات الاحتلال الاسرائيلي".

واكد ان الخطورة الشديدة في ذلك تكمن في قيام الدول الاخرى الدول بإتباع "النموذج الاسرائيلي" مما سيشكل تهديدا خطيرا لحرية التعبير على الصعيد العالمي، الامر الذي يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات المعنية بحرية التعبير لوقف هذا التوجه.

واشار الى ان بعض عمليات الملاحقة الفلسطينية المتصلة بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي تترافق مع مارسة ضغوط عنيفة تصل الى حد تعذيب بعض الصحافيين احيانا ناهيك عن ارتكاب انتهاكات اخرى مثل الدخول الى الصفحات الخاصة بالصحافيين والكشف عن كلمات المرور وتفتيش اجهزتهم الخاصة.

ويلاحظ انه "لا تكاد تخلو عملية استدعاء واستجواب اي صحافي او ناشط من التعرض لموضوع مواقع التواصل الاجتماعي وما يكتب عليها، او محاولة الدخول للحسابات الشخصية، او التحذير مما ينشره الاشخاص الذين يخضعون للملاحقة والاستجواب".

كما أصدر المركز دراسة اعلامية تحت عنوان "الصحافة النسوية وحرية الرأي والتعبير في فلسطين" حيث وسعت الدراسة الى لقاء الضوء على الصحافة النسوية المنتجة من مؤسسات مختصة بقضايا النساء في فلسطين ومساهمتها في اشاعة حرية التعبير والمعوقات التي تعترضها من خلال تقديم صورة معمقة للكيفية التي تمر بها معالجة قضايا المرأة من قبل مجموعة من المؤسسات الاعلامية المختصة.

وتعتبر الدراسة التي اعدتها الباحثان وليد موسى ويسام عورتاني الثالثة عشرة ضمن سلسلة من الدراسات الاعلامية اصدرها مركز "مدى"، بغية المساهمة في معالجة بعض القضايا وتسليط الضوء عليها، بما يخدم تعزيز حرية التعبير وتطوير وتممية الاعلام في فلسطين.

وشملت عينة البحث صحيفة "صوت النساء" التي يصدرها طاقم شؤون المرأة (وتعتبر منظمة اهلية)، واذاعة "نساء اف ام" وهي شركة غير ربحية تصنف ضمن الاعلام المجتمعي، واذاعة "صوت النساء" في غزة وتعتبر شركة خاصة.

وتخلص الدراسة الى ان "الاعلام النسوي اصبح اكثر قدرة على طرح قضايا النساء ومشاكلهن، وهذا مؤشر على ازدياد في حرية طرح قضايا النساء في الاعلام" رغم انها (الدراسة) تسجل نقاط ضعف في الاعلام النسوي لا سيما فيما يتعلق بـ "المعالجات الاستقصائية وضعف الاعلام الالكتروني وضعف استخدام التقنيات المتطورة في عرض المحتوى بطرق تضمن الانتشار الواسع فضلا عن حضور الرقابة الذاتية بشدة عند العاملات في الاعلام النسوي وهيمنة الخطاب السياسي عليه".

واوصت الدراسة التي صدرت بدعم مشكور من مؤسسات المجتمع المفتوح، بتعزيز التنسيق بين المؤسسات الاعلامية النسوية لبناء استراتيجية اعلامية متكاملة وتشجيع الصحافة الاستقصائية، والتركيز على طرح قضايا تمكين النساء اقتصاديا اكثر من التركيز على القضايا السياسية، والسعي لتطوير برامج تقييم دوري لأثر الاعلام المختص بقضايا النساء من خلال مسوحات ميدانية شاملة بما يساهم في فهم نقاط القوة والضعف والجوانب الاكثر تأثيرا في المجتمع والجمهور .

ونظم المركز العديد من الدورات التدريبية وهي:

دورة عن حق الحصول على المعلومات لمدة ثلاثة أيام في مدينة أريحا

دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات-المناصرة والضغط عبر وسائل التواصل الإجتماعي في أريحا والتي استمرت ثلاثة أيام بمشاركة 32 صحافيا/ة

دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات بدعم من الممثلة الفنلندية في مدينة رام الله، في قاعة (Level UP) في مدينة غزة والتي استمرت ثلاثة أيام متتالية، بواقع 18 ساعة تدريبية وبمشاركة 20 صحفي وصحفية

دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات في فندق الخليل السياحي بمدينة الخليل لمدة يومين بواقع 15 ساعة تدريبية وبمشاركة 22 طالب وطالبة.

تدريب حول حق الحصول على المعلومات-بناء القدرات بتمويل من الممثلة الفنلندية في رام الله، والذي انعقد في قاعة أكواخ البحر في رفح لمدة 3 أيام متتالية بمشاركة 20 صحفي وصحفية وبواقع 18 ساعة تدريبية

دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات-المناصرة والضغط عبر وسائل التواصل الإجتماعي في أريحا والتي استمرت ثلاثة أيام بمشاركة 32 صحافيا/ة

دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات -مهارات الضغط والمناصرة عبر وسائل التواصل الإجتماعي في قطاع غزة لمدة ثلاثة أيام بمشاركة 20 صحافي/ة.

دورة حول حق الحصول على المعلومات في مدينة أريحا لموظفين القطاع العام استمرت مدة ثلاثة أيام بمشاركة 16 مشارك/ة

دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير في مدينة أريحا حول حق الحصول على المعلومات في فلسطين لمدة يومين بمشاركة 20 متدرب/ة من كوادر المنظمة.

كما نظم العديد من اللقاءات واهمها:

ونظم المركز في بداية العام لقاء مفتوحا ضم حقوقيون وإعلاميون وممثلة دائرة الاعلام والثقافة سامية وزوز حول قانون المجلس الاعلى للاعلام الذي أقر بصورة مفاجئة في اواخر 2015 والذين طالبوا بضرورة عدم نشر القانون في الجريدة الرسمية، وإصدار قرار من الرئيس بسحبه قبل بدء نفاذه نظرا لما يتضمنه القانون من عيوب وثرغات تتسبب جوهر فكرة انشاء المجلس وتفرغها من محتواها لما يحتويه من مخالافات اساسية للقانون الاساسي واحتوائه على بنود تشكل مسأ بالحرريات الصحفية.

واكد المشاركون على بدء تحرك لتشكيل لوبي ضاغط يضم اوسع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات الاعلامية والحقوقية من اجل سحب القانون لاسيما وانه جاء مغايرا بشكل جوهرى للنسخة التي تم العمل عليها على مدار السنوات السابقة.

وشدد المشاركون في الجلسة التي شارك فيها عشرات الاعلاميين والاكاديميين والمدونين وممثلون عن العديد من المؤسسات الاهلية التي تعمل في حقل الاعلام على العمل لبناء استراتيجية للخطاب الاعلامي الفلسطيني، وإبراز متطلبات تعزيز حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان، والتوعية بالأبعاد الأخلاقية والقانونية لصحافة المواطن في فلسطين، وفي وقت لاحق وافق الرئيس ورئيس الوزراء مشكورين على وقف نشر القانون ، وهنا يجب الاشارة بالدور الذي قامت به د. حنان عشروي رئيسة دائرة الثقافة والاعلام في م ت ف وباقي الشركاء.

نظم المركز بالتعاون مع شبكة امين الاعلامية لقاء مفتوحا حول آليات حماية الصحفيين في مقر الشبكة بمدينة البيرة اليوم، بمشاركة مؤسسات حقوقية واعلامية وصحفيون والذين اوصوا بضرورة صدور قرار من الرئيس محمود عباس يمنع بموجبه توقيف الصحفيين ارتباطا بعملهم الاعلامي، كونه يتم استخدام ذلك كإجراء عقابي، كما يتضح من سلسلة من الحالات والحوادث التي تم فيها ايقاف صحفيين لفترات متباينة دون ان تتم ادانتهم من قبل المحاكم الفلسطينية بعد عمليات توقيفهم، و الذي جاء اثر قرار النيابة العامة توقيف الصحفي ايهاب الجريري يوم امس) والذي تراجعت عنه في نفس اليوم) وتساعد الانتهاكات الفلسطينية لحرية الاعلام في الشهور القليلة الماضية. وافر المشاركون البدء بالعمل من اجل تأسيس "ائتلاف إعلامي حقوقي" يتولى متابعة ملف الحريات الاعلامية في فلسطين عبر ثلاث محاور وهي: التشريعات، والسياسات العامة في هذا المجال، والواقع على الارض.

ونظم المركز جلسة نقاش في غزة حول دراسة "المواطن وحرية التعبير في فلسطين- غزة نموذجا" التي اصدرها المركز في اواخر 2015، و أوصى اعلاميون واكاديميون شاركوا في اللقاء بضرورة العمل لإيجاد بيئة اعلامية وقانونية داعمة لحرية الاعلام، والاهتمام بالإعلام الجديد.

كما نظم المركز والقنصلية السويدية في القدس، ومكتب الممثلة الفنلندية في رام الله، لقاء احتفاليا لمناسبة مرور 250 عاما على صدور اول قانون يضمن اللحق في الحصول على المعلومات في مملكة السويد، بعد ظهر اليوم في مدينة رام الله.

وشارك في الحفل أن صوفيا نيلسون القنصل السويدي في القدس، وبيركو ليزا كنوستيل ارييسة ممثلة فنلندا في رام الله، والدكتور غازي حنايا رئيس مجلس ادارة "مدى" وموسى الريماوي مدير عام المركز، محمد منجد نيابة عن وزارة العدل، وهلا طنوس من اليونسكو، ورشا عمارنة من هيئة مكافحة الفساد، وصالح مشاركة عن تحالف الحق في الحصول على المعلومات "خبرني" والذين قدموا مداخلات حول الموضوع كما شارك في اللقاء وحشد من الاعلاميين، وممثلين عن مؤسسات اهلية وممثلات ومؤسسات دولية، وتم تغطية الاحتفال بشكل واسع في وسائل الاعلام المحلية ، علما اننا كنا اول مؤسسة على الصعيد الدولي التي تنظم نشاطا في هذه المناسبة مما لاقى ردود فعل ايجابية في الاوساط المهتمة عالميا.

العلاقات والمشاركات والانجازات:

تم عقد لقاء مع رئيس الوزراء د. رامي الحمدالله في شهر ايلول، تم خلاله بحث القضايا المتعلقة بحرية التعبير والقوانين ذات الصلة، واهم ما خرج به الاجتماع هو تعهد رئيس الوزراء بإقرار قانون الحصول على المعلومات في الحكومة قبل نهاية العام 2016، وتبعه لقاء مع وزير العدل الاستاذ علي ابو دياك وبحضور اعضاء تحالف خبرني حيث تم الاتفاق على عقد جلستين للتوافق على المواد المختلف عليها واقرار القانون قبل نهاية العام وفقا لتعهد د.الحمد الله.

وكان سبقه لقاء مع وزير العدل في شهر نيسان جرى خلاله بحث التعاون المشترك لتكريس مبدأ الشراكة بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، كما جرى استعراض اخر التطورات المتعلقة بعدد من مشاريع القوانين المتعلقة بالعمل الإعلامي خاصة قانون المجلس الاعلى للإعلام ومسودة قانون حق الحصول على المعلومات، بالإضافة الى الملكية الفكرية، ودور وزارة العدل في الدفع نحو اقرارها، وما بذله ويبدله مركز "مدى" الى جانب العديد من مؤسسات المجتمع المدني على هذا الصعيد.

واكد الوزير ابو دياك على اهمية الشراكة مع المجتمع المدني وترجيئه بالتعاون مع مركز "مدى"، وعلى حرص الوزارة والحكومة على اقرار قوانين عصرية في شتى المجالات بما يخدم تطور المجتمع الفلسطيني ويضع حدا لهدر الحقوق ويغطي الثغرات القائمة في بعض الجوانب.

وفي شهر نيسان ايضا وقّعنا مع أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم الشاعر مراد السوداني مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك. وتهدف المذكرة إلى التعاون في مجالات الاهتمام المشتركة ذات العلاقة بصون حرية الرأي والتعبير وحماية الحريات الإعلامية .

وتتضمن المذكرة ضرورة مكافحة التمييز ضد أي شخص على أي أسس كانت تتناقض مع المواثيق المحلية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتدرج ضمن مفهوم حرية الرأي والتعبير كونه يمثل انتهاكا للكرامة ، إضافة إلى عقد لقاءات وورش عمل لمناقشة القضايا ذات العلاقة بمجالات العمل المشتركة.

وجرى لقاء مع وزارة الاعلام و آخر مع مكتب الاعلام الحكومي تم فيهما بحث اخر التطورات المتعلقة بحرية الاعلام والقوانين ذات الصلة.

كما جرى لقاء هام في شهر تموز مع النائب العام د.احمد براك والذي استجاب فيه لطلبنا لتحديد وكيل نيابة متخصص يتولى القضايا المرتبطة بحرية الصحافة والتعبير وقال بان النيابة العامة ستدرج هذا المطلب ضمن خطتها القادمة في فلسطين من بين وكلاء النيابة الذين شاركوا في الورشة التدريبية التي عقدها المركز في اواخر 2014 بالتعاون مع النيابة العامة، في اطار "مشروع تعزيز حرية التعبير في ظل بيئة قانونية سليمة" الذي موله الاتحاد الأوروبي.

كما اكد النائب العام مجددا على امتناع النيابة العامة في فلسطين عن توقيف الصحفيين ارتباطا بقضايا تتصل بحرية التعبير. واعرب عن ترحيبه بالتعاون مع مركز "مدى" فيما يتعلق بكل ما من شأنه ان يعزز الحريات الاعلامية دور الصحافة في فلسطين خاصة في جهوده المتصلة بموضوع الملكية الفكرية الذي باشر مدى العمل عليه بالتعاون مع مؤسسات أخرى، وكذلك التعاون في مجال التدريبات للعاملين في النيابة العامة حول قضايا حرية التعبير. وقد اوفى النائب العام وعين 12 وكيل نيابة.

كما واصل المركز مشاركته الفاعلة في اللقاءات والمؤتمرات وورش العمل المحلية المتعلقة بالحريات وحقوق الانسان والديمقراطية، والاستراتيجية الاعلامية التي يقودها مركز تطوير الاعلام في بيرزيت والتي انتهت بعد ثلاثة اعوام.

فاز المركز بالجائزة الذهبية في مسابقة الاتحاد الدولي للصحف وناشري الانباء (WAN_IFRA) على مستوى الشرق الاوسط (جوائز الاعلام الرقمي في الشرق الاوسط)، وذلك عن الحملة التي نظمها مركز "مدى" حول الحقوق الرقمية بدعم مشكور من الشبكة الدولية لحرية التعبير(IFEX)، وهي الحملة الاولى من نوعها في فلسطين بهدف توعية المواطنين بحقوقهم الرقمية، وذلك انطلاقا من ان الوصول للانترنت اصبح حقا انسانيا يجب ان يتمتع به الجميع

ان الفوز بهذه الجائزة المرموقة يضاف الى انجازات المركز التي حققها بجهود طاقمه المتميز، وبجهود مجموعة من المدربين والصحفيين وطلبة الاعلام الذين شاركوا في الدورة التي نظمها المركز وساهم المشاركون من خلالها في

انتاج بعض مواد الحملة والترويج لها عبر وسائل الاعلام التي يعملون فيها ومن خلال وسائل الفيسبوك و"باص المدونين".

واختارت جامعة اكسفورد البريطانية التي تعتبر من أعرق الجامعات في العالم، مدير عام المركز موسى الريموي عضوا في اللجنة الاستشارية التي ستشرف على اعداد تقرير منظمة اليونسكو حول "الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية الاعلام" التي تضم اكاديميين وصناع قرار وخبراء من مختلف انحاء العالم، علما ان "اليونسكو" كانت كلفت جامعات اكسفورد البريطانية، وبنسلفانيا الاميركية، وجامعة بتووتر سراند الجنوب افريقية باعداد هذا التقرير الذي يعتبر أحد أهم التقارير التي ستصدرها اليونسكو في العام المقبل 2017.

وتقدم المركز بمبادرة لتشكيل محكمة دولية صورية لتسليط الضوء على موضوع الافلات من العقاب بحيث تعقد بشكل سنوي في مقر مجلس حقوق الانسان وتنتظر في ابرز خمس حالات لقتل الصحفيين من القارات الخمس حدثت خلال العام، على ان يرافقها تغطية اعلامية واسعة من وسائل الاعلام الدولية والمحلية، وقد لاقت المبادرة استحسان العديد من الاوساط المحلية والدولية وجاري التنسيق لاجرائها الى الـ حيز الوجود.

شارك المركز في الاحتفال العالمي باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من ايار من كل عام، حيث جرى الاحتفال هذا العام في العاصمة الفنلندية هلسنكي بحضور اكثر من 900 مندوب من مختلف انحاء العالم وبمشاركة رسمية واسعة من فنلندا التي تصدرت المؤشر الدولي لحرية التعبير للسنة السابعة على التوالي. كما شارك في اليوم المخصص لانهاء الافلات من العقاب الذي نظمه الايفكس قبل بدء الاحتفالات.

كما شارك المركز في الاجتماع الذي نظمه المؤسسة العالمية لدعم الاعلام في تونس لبحث التشريعات القانونية في العالم العربي واثرها على حرية الاعلام وتنميته حيث تم استعراض مختلف الاوضاع وافضل السبل للتنسيق بين المؤسسات المدافعة عن حرية التعبير.

وشارك المركز في في لقائين في الاردن وبروكسل نظهما الاتحاد الاوروبي في اطار الحوار التشاوري بين مؤسسات المجتمع المدني في جنوب المتوسط مع الاتحاد الاوروبي.

وشارك المركز في مؤتمر المنتدى العالمي لتطوير الاعلام في العاصمة الاندونيسية جاكرتا وانتخب افي اللجنة التنفيذية للمنتدى.

كما نظمنا لقاء مع عدد من ممثلي القنصليات والممثلات الدولية لمناقشة واقع حرية التعبير والتحديات التي تواجهها في فلسطين بالاضافة لاستعراض نتائج التقرير السنوي للمركز لواقع الحريات الاعلامية

تم عقد اللقاء مع مؤسسة " حرية اعلام غير محدودة" في امستردام لبحث التعاون المشترك حيث تم الاتفاق على مواصلة النقاش وايجاد افضل السبل للتعاون.

كما جرى لقاء في بروكسل مع الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الانسان لبحث التعاون المشترك وإمكانية انضمام المركز لعضوية الشبكة.

كما شاركنا في ثلاث لقاءات لمجموعة التنسيق لمشروع مدمج والهادفة الى وضع الاسس وأولويات العمل للمؤسسات العاملة في تنمية الاعلام في المنطقة العربية بالتعاون مع المؤسسات المنفذة في اوروبا وامرما الشمالية، بالإضافة للعمل على تنظيم لقاءات مع المانحين من اجل تنسيق جهود الدعم الذي من المفترض ان يحمل طابع الاستدامة.

زار وفد من القنصلية البريطانية في القدس برئاسة القنصل العام البريطاني الدكتور استر ماكفيل، وضم القنصل السياسي السيدة لوري هنتر ومدير العلاقات العامة في القنصلية البريطانية فرح أبو سحلية المركز بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

وجرى خلال اللقاء تقديم ملخص عن واقع الحريات الاعلامية في فلسطين، وما تتعرض له من انتهاكات لا سيما الاسرائيلية منها والتي تشكل القسم الاكبر والاشد خطورة وما تشهده من وتائر لم تتوقف عن الارتفاع، وما ينفذه مركز "مدى" من برامج وما يبذله من جهود في سبيل حماية الحريات الاعلامية في فلسطين والاسهام في تطوير الاداء وتعديل بعض القوانين او اقرار بعض القوانين بما يخدم ايجاد بيئة قانونية عصرية سليمة تتسجم مع المعايير الدولية. وتخلل اللقاء نقاش موسع حول واقع حرية الرأي و التعبير والتحديات التي يواجهها الصحفيون والمؤسسات الاعلامية في فلسطين، واهمية الضغوط الدولية في كبح الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة ضد الحريات الاعلامية التي تتسم بجسامتها وخطورتها مثل الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين التي شكلت العام الماضي 42% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية، واغلاق المؤسسات الاعلامية حيث تم ما بين ايار 2015 و ايار 2016 اغلاق 5 مؤسسات اعلامية في الضفة الغربية من قبل الاحتلال الاسرائيلي. واشاد القنصل العام البريطاني الدكتور استر ماكفيل بجهود مركز "مدى" وتميزه وريادته فيما يقوم به في مجال حرية الرأي و التعبير والحريات الإعلامية، وأكد على دعمه لجهود المركز، وإمكانية فتح آفاق للتعاون في المستقبل من أجل تعزيز حرية الرأي و التعبير.

كما شاركنا في اجتماع المجموعة العربية في الايفكس والذي بحث وضع حرية التعبير في المنطقة العربية واشكال التعاون بين المؤسسات العربية العاملة في هذا المجال

وواصل المركز جهوده في اطار تحالف خبرني الذي بادر المركز بالتعاون مع عدد من المؤسسات الاهلية (امان، الحق، مركز تطوير الاعلام في بيرزيت، ونقابة الصحفيين لتشكيله قبل حوالي سنة ونصف ، من اجل تحقيق هدفين اساسيين وهما: الترويج لأهمية هذا الحق في اوساط الشعب الفلسطيني، وحث صناع القرار على اقرار القانون.

كما حصل المركز على شهادة معادلة وضع المركز مع جمعية خيرية امريكية

كما واصل المركز تعزيز دوره كمصدر اساس للمعلومات والبيانات المتعلقة بحرية الاعلام في فلسطين، حيث قامت العديد من المؤسسات الدولية بتضمين فقرات من تقارير مدى في تقاريرها السنوية بالاضافة الى اهتمام وسائل اعلامية دولية ، وواصل المركز تعاونه مع العديد من المؤسسات الدولية في القضايا المتعلقة بحرية التعبير، كما شارك المركز في الحملات الداعمة لحرية الصحافة بالتعاون مع اعضاء الايفكس. تنظيم حملة إعلامية بالتعاون مع الايفكس، عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن الصحفي محمد القيق بعد اضرابه الطويل عن الطعام.

على الصعيد الداخلي:

عقد المركز الاجتماع السنوي لجمعية العامة في 2016/4/20، حيث تمت مناقشة وإقرار التقريرين المالي والإداري لعام 2015 ، وانتخاب مجلس إدارة جديد للمركز .

وتم خلال الاجتماع انتخاب هيئة إدارية جديدة للمركز وقد الهيئة الجديدة اجتماعها الأول بعد انتهاء اجتماع الجمعية العمومية ووزعت المهام بين أعضائها كالتالي:

الدكتور غازي حنايا، رئيسا لمجلس ادارة مركز "مدى"، سناء عرنكي نائبة للرئيس، الدكتور طالب عوض امينا للصندوق، لبنى الأشقر امينة للسر، نهاد أبو غوش، نهاد أبو طعيمة، خالد درويش، امل جمعة، و جهاد حرب أعضاء.

عقد مجلس الادارة سبعة اجتماعات خلال العام الماضي بحث خلالها كافة القضايا المتصلة بعمل المركز واتخذ القرارات الضرورية بشأنها، وافر المجلس قبول اعضاء جدد في الهيئة العامة.

التحديات والعقبات:

لا زال استمرار الانتهاكات ضد حرية الصحافة رغم انخفاض عددها خلال العام الماضي يشكل التحدي الأبرز في عملنا ويؤثر بشكل ملموس على استمرار الرقابة الذاتية وعدم حدوث تطور ملموس على اداء وسائل الاعلام.

الامر الذي يقتضي منا ومن كافة مؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني والمعنيين تكثيف العمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، من اجل الحد من هذه الانتهاكات، خاصة الاسرائيلية منها، والتي لا زالت تشكل العدد الاكبر والأخطر على حياة الصحفيين.

ومن المهم استمرار الجهود والعمل على اصلاح البيئة القانونية المتعلقة بالإعلام بالتعاون مع الشركاء المحليين وتحالف خبرني لضمان وجود بيئة قانونية تعزز حرية التعبير وتمكن من تطور الاعلام، والتي يجب ان تكون متوائمة مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها فلسطين خلال عام 2014.

ان التحدي الاخر والذي لا زال مستمرا يتمثل بتناقص الدعم الدولي لمشاريع المؤسسات الاهلية في فلسطين، ومنها مركز مدى، بل يمكن القول ان الدعم المخصص للإعلام وحرية التعبير لا يكاد يذكر قياسا بالمجالات الاخرى، الامر الذي اثر على طبيعة عملنا خلال العام الجاري خاصة الوحدة القانونية التي فشلنا في تأمين الدعم اللازم لمواصلة عملها.

وفي الختام لا يسعنا الا ان نشكر المؤسسات الدولية التي دعمت برامج المركز خلال العام الماضي وخاصة مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، والممثلة الفنلندية في رام الله، والشبكة الدولية لحرية التعبير (IFEX) ومكتب اليونيسكو في رام الله، وكل الشركاء المحليين وخاصة النائب العام د.احمد براك، وكل المدافعين عن حرية التعبير في فلسطين وباقي ارجاء المعمورة.

ابرز الأنشطة التي نفذها مركز مدى خلال العام 2016

#	التاريخ	النشاط	الجهة الممولة
1	2016/1/7	إصدار تقرير الحريات الإعلامية خلال شهر كانون أول 2015	OSF
2	2015/1/11	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر كانون أول 2015	OSF
3	2016/1/18	تنظيم لقاء إعلاميون وحقوقيون يطالبون بسحب قانون المجلس الأعلى للإعلام	جهد ذاتي
4	2016/1/18	اجتماع مركز مدى مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم لبحث التعاون المشترك	جهد ذاتي
5	2016/1/20	موافقة الرئيس ورئيس الوزراء على سحب قانون المجلس الأعلى للإعلام بعد اللقاء المفتوح الذي نظمه مركز مدى مع المؤسسات الأهلية والحقوقية والإعلامية والصحفيين	
6	2016/1/24	تنظيم ورشة إعلاميون وأكاديميون لمناقشة دراسة "المواطن وحرية التعبير في فلسطين-غزة نموذجاً"	جهد ذاتي
7	2016/2/3	صدور توصية من لجنة المنظمات غير الحكومية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بقبول عضوية مدى الاستشارية في المركز	
8	2016/2/4	تنظيم حملة إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن الصحفي محمد القيق	IFEX
9	2016/2/8	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر كانون ثاني 2016	OSF
10	2016/2/8	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر كانون ثاني 2016	OSF
11	2016/2/16	عقد لقاء للصحفيين ومؤسسات حقوقية وإعلامية مطالبة لصدور قرار من الرئيس لمنع حبس الصحفيين على خلفية عملهم	جهد ذاتي
12	2016/2/29	فوز مدى بالجائزة الذهبية لأفضل حملة إعلامية في الشرق الأوسط في مسابقة الاتحاد الدولي للصحف وناشري الأنباء	جهد ذاتي
13	2016/3/6	اختتام دورة عن حق الحصول على المعلومات لمدة ثلاثة أيام في مدينة أريحا	Finland
14	2016/3/8	إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة	جهد ذاتي

OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر شباط 2016	2016/3/15	15
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر شباط 2016	2016/3/15	16
OSF	إطلاق تقرير الحريات الإعلامية السنوي لسنة 2015	2016/3/17	17
جهد ذاتي	استقبال عدد من ممثلي القنصليات والممثلات لمناقشة واقع حرية التعبير والتحديات التي تواجهها بسبب الأوضاع السياسية	2016/3/22	18
جهد ذاتي	اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ومدى توقعان مذكرة تفاهم	2016/4/3	19
OFS	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر آذار 2016	2016/4/4	20
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر آذار 2016	2016/4/14	21
جهد ذاتي	انضمام مدى عضوا استشاريا في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة	2016/4/18	22
Finland	اختتام تدريبا حول حق الحصول على المعلومات بدعم من الممثلة الفنلندية في مدينة رام الله، في قاعة (Level up) في مدينة غزة والتي استمرت ثلاثة أيام متتالية، بواقع 18 ساعة تدريبية وبمشاركة 20 صحفي وصحفية	2016/4/19	23
جهد ذاتي	لقاء بين وفد من مركز مدى ووزير العدل بهدف بحث التعاون المشترك	2016/4/19	24
	انعقاد اجتماع الهيئة العامة السنوي في نفس مقر المركز	2016/4/20	25
	القنصل العام البريطاني الدكتور آستر ماكفيل يزور مركز مدى	2016/5/4	
Finland	اختتام تدريب حول حق الحصول على المعلومات-بناء القدرات بتمويل من الممثلة الفنلندية في رام الله، والذي انعقد في قاعة أكواخ البحر في رفح لمدة 3 أيام متتالية بمشاركة 20 صحفي وصحفية وبواقع 18 ساعة تدريبية	2016/4/25	26
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر نيسان 2016	2016/5/5	27
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر نيسان 2016	2016/5/11	28

Finland	عقد دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات في فندق الخليل السياحي بمدينة الخليل لمدة يومين بواقع 15 ساعة تدريبية وبمشاركة 22 طالب وطالبة	2016/5/21	29
Finland	اختتام دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات-المناصرة والضغط عبر وسائل التواصل الإجتماعي في أريحا والتي استمرت ثلاثة أيام بمشاركة 32 صحافياً/ة	2016/6/5	30
Finland	اختتام دورة تدريبية حول حق الحصول على المعلومات -مهارات الضغط والمناصرة عبر وسائل التواصل الإجتماعي في قطاع غزة لمدة ثلاثة أيام بمشاركة 20 صحافياً/ة.	2016/6/6	31
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر أيار 2016	2016/6/7	32
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر أيار 2016	2016/6/15	33
OSF	مدى يصدر دراسة حول الصحافة النسوية وحرية الرأي والتعبير في فلسطين	2016/6/22	34
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر حزيران 2016	2016/7/4	35
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر حزيران 2016	2016/7/13	36
جهد ذاتي	خلال لقائه مع مركز مدى، النائب العام أحمد براك يوافق على اعتماد وكيل نيابة متخصص للنظر في القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير	2016/7/21	37
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر تموز 2016	2016/8/5	38
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر تموز 2016	2016/8/10	39
جهد ذاتي	وفد من مدى يزور مسؤول الإعلام الحكومي لبحث ما أنجز على صعيد إعداد ونقاش عدد من القوانين الخاصة بالإعلام والدفع باتجاه إقرارها	2016/8/23	40
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية النصفى لسنة 2016	2016/8/24	41
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر آب 2016	2016/9/6	42
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر آب 2016	2016/9/11	43

44	2016/9/22	انتخاب موسى الريماوي مدير مركز مدى عضوا في اللجنة التنفيذية للمنتدى العالمي لتنمية الإعلام، في ختام أعمال الهيئة العامة للمنتدى في العاصمة الأندونيسية جاكرتا	جهد ذاتي
45	2016/9/28	في اليوم العالمي للحق في المعرفة تحالف خبرني يطالب بالإسراع بإقرار قانون حق الحصول على المعلومات	جهد ذاتي
46	2016/10/3	تحاف خبرني يزور وزير العدل في مكتبه لبحث الجهود المبذولة من أجل إقرار قانون حق الحصول على المعلومات	جهد ذاتي
47	2016/10/8	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر أيلول 2016	OSF
48	2016/10/12	اختتام دورة حول حق الحصول على المعلومات في مدينة أريحا لموظفين القطاع العام استمرت مدة ثلاثة أيام بمشاركة 16 مشارك/ة	Finland
49	2016/10/15	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر أيلول 2016	OSF
50	2016/10/20	مدى يصدر تقرير خاص بعنوان "مواقع التواصل الاجتماعي عنوان آخر لملاحقة الصحفيين"	OSF
51	2016/10/20	وفد من مؤسسة Heavenly Culture, World Peace الكورية لبحث التعاون المشترك	جهد ذاتي
52	2016/11/2	مدى يختتم دورة حول حق الحصول على المعلومات في قطاع غزة استمرت ثلاثة أيام بمشاركة 15 محامي/ة	Finland
53	2016/11/2	في اليوم العالمي للإفلات من العقاب مدى يدعو لتشكيل محكمة دولية سورية لمحكمة قتل الصحفيين	جهد ذاتي
54	2016/11/6	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر تشرين أول 2016	OSF
55	2016/11/13	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر تشرين أول 2016	OSF
56	2016/11/28	مدى ينظم احتفال في مدينة رام الله بمناسبة مرور 250 سنة على صدور أول قانون يضمن حرية الحصول على المعلومات في السويد	Sweden
57	2016/12/8	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر تشرين ثاني 2016	OSF

Finland	مدى يختتم دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير في مدينة أريحا حول حق الحصول على المعلومات في فلسطين لمدة يومين بمشاركة 20 متدرب/ة من كوادر المنظمة	2016/12/14	58
جهد ذاتي	جامعة إكسفورد البريطانية تختار موسى الريماوي مدير مركز مدى عضوا في اللجنة الاستشارية التي ستشرف على إعداد تقرير منظمة اليونسكو حول الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتمية الإعلام	2016/12/21	59
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر تشرين ثاني 2016	2016/12/27	60
OSF	إصدار تقرير الحريات الإعلامية لشهر كانون أول		61
OSF	ترجمة تقرير الحريات الإعلامية لشهر كانون أول		62
	هذا بالإضافة الى العديد من الأنشطة الأخرى خاصة إصدار عشرات البيانات الصحفية باللغتين العربية والإنجليزية كما قدم محاميا المركز العديد من الاستشارات القانونية لصحفيين وتمت متابعة حالات اعتقال لصحفيين وطلبة إعلام.		